

## خفض النسبة إلى 3% بدلاً من 7% يوفر 40 مليار درهم .. مصرفيون يطالبون بضرورة تحرير جزء من الاحتياطي الإلزامي للبنوك لتوفير سيولة مجانية

طالب مصرفيون بضرورة تحرير جزء من الاحتياطي الإلزامي للبنوك والذي يبلغ في متوسطه نسبة 7% يتم تحصيله على الإجمالي من كافة أنواع الإيداعات للبنوك العاملة في الدولة، حيث يقوم المصرف المركزي بتحصيل نسبة 14% على الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الهامش، فيما يحصل نسبة 1% على الودائع المغلقة والمحددة بفترة معينة، وتقوم البنوك باحتساب الزيادة في هذه الإيداعات خلال منتصف كل شهر وإرسال كشوفاتها للمصرف المركزي الذي يقوم بدوره بإبلاغ البنوك بالنسبة التي سيتم تحويلها للاحتياطي الإلزامي حيث يتم تحصيلها في نهاية كل شهر. أكدوا أن أهم أولويات المرحلة الحالية تقتضي من الجهات المعنية وفي مقدمتها المصرف المركزي، توفير سيولة منخفضة الكلفة، في حين أن نسبة كلفة الاحتياطي الإلزامي هي صفر% ما يعني مضاعفة استفادة البنوك منها وكذلك كافة القطاعات الاقتصادية عبر تدوير السيولة التي سيتم تحريرها عن طريق ضخها في القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر قروض وتمويلات ذات فائدة منخفضة جداً مقارنة بالفائدة الحالية على القروض، لأن السيولة التي ستحصل عليها المصارف من تحرير نسبة من الاحتياطي الإلزامي تكون منعدمة الكلفة. وأوضحوا أن البنوك تنتظر حالياً قرارات ملموسة فعلياً خلال تلك المرحلة التي تحتاج إلى ضخ سيولة في القطاعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث ترفض الأغلبية العظمى من القائمين على هذه المشاريع نسبة الفائدة المرتفعة حالياً على القروض وذلك لارتفاع كلفة السيولة على البنوك، فإذا كان البنك يدفع 4% على السيولة المتوافرة لديه ويحتسب عليها 2% مكسباً إضافة إلى 2% كلفتها ورسومها، فإن المقترض في نهاية المطاف سيجد نفسه مضطراً لدفع 8% فائدة على القروض التي ستوفرها البنوك وهو ما يرفضه المقترضون من التجار وأصحاب المشاريع حالياً، لانخفاض العائد على مشاريعهم. كما أن تحرير نسبة 4% من إجمالي الاحتياطي الإلزامي والبالغ 71 مليار درهم سيوفر للمصارف 40 مليار درهم سيولة منعدمة الكلفة، مشيرين إلى أن نسبة 3% هي نسبة كافية للمرحلة الحالية على أن يقوم المركزي بزيادتها تدريجياً مع زيادة النمو في القطاعات الاقتصادية.

### تعليق

قال مصرفيون إن على المركزي متابعة تحرك هذه السيولة المنعدمة الكلفة بحيث يتم إقراضها للقطاعات الاقتصادية، وبخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تحتاج إلى تمويلات بكلفة منخفضة، مؤكداً أنهم على استعداد تام لتقبل توجيهات المركزي بشأن توزيع هذه السيولة المدارة عبر تمويلات وقروض إلى القطاعات التي سيقوم بتحديدتها وبالنسبة التي يقرها. وأكدوا أن على البنوك عدم استغلال هذه السيولة التي تنتج عن تحرير جزء من الاحتياطي الإلزامي بزيادة هامش أرباحهم عبر توجيه معظمها إلى القروض الاستهلاكية، لافتين إلى أن تغليب المصلحة العليا حالياً هو أهم. وأكدوا أن لكل مرحلة اقتصادية سياستها الائتمانية الخاصة بها، بمعنى أنه في حال نشاط الاقتصادات العالمية وما يتبعه من نشاط الاقتصادات والقطاعات المحلية تتوسع البنوك في الإقراض مواكبة لهذا النشاط في الاقتصاد بمختلف قطاعاته، أما خلال فترة الأزمات فيصاحب الهدوء في النشاط الاقتصادي تشدد في السياسات الائتمانية وتحفظ نسبي في تمويل المشاريع والشركات، مشيراً إلى أنه مع ظهور تعثر في القروض لبعض الشركات يجب على البنوك أن تحتاط في منح الديون بحيث تذهب هذه القروض إلى مكانها الصحيح عبر شركات تتمتع بتدفقات نقدية ثابتة تستطيع سداد الأقساط في مواعيدها دون أي تعثر بما وبناء على ذلك والآن مع تعافي القطاعات الاقتصادية يجب اتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز السيولة لدى البنوك وتوفيرها بشكل يضمن إعادة إقراضها بفائدة مخفضة. وقالوا إن الوقت الحالي هو أنسب الأوقات للاستفادة من هذه السيولة التي تودعها البنوك لدى المصرف المركزي من دون تحصيل أي فائدة عليها أيضاً، وفي الإطار ذاته يجب تخفيض نسبة الفائدة على الودائع الحكومية لتراوح عند 2.5% فقط. ويروا أن سندات الدين ليست حلاً كافية، خاصة أن فترة طرحها يمكن أن تطول كما أن السؤال الذي يفرض نفسه هو كم ستبلغ نسبة الفائدة عليه، فإذا كانت في حدود "إيبور" +0.25% فإنها جيدة، أما إذا زادت هذه النسبة لتصبح إيبور زائد 1.25 - 1.5% فإنها ستكون مرتفعة كما هو حال السيولة المتوافرة حالياً في القطاع المصرفي.

### الدولية



سوق العمل الأمريكي يتجاوز التوقعات ويضيف 216 ألف وظيفة في مارس

صفحة 02

مبيعات السيارات في اليابان تهبط إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1968 خلال مارس

صفحة 02

### الإقليمية



الاتفاق الحكومي القطري يرتفع 19% في 2011-2012

صفحة 03

دول التعاون الخليجي تؤسس هيئة عليا للاتحاد الجمركي

صفحة 03

### الوطنية



استقطبت مستثمرين من 170 جنسية خلال الربع الأول: 25 مليار تداولات العقارات بدبي خلال الربع الأول

صفحة 04

3,1% معدل التضخم في أبوظبي خلال عام 2010

صفحة 04

المقال الأسبوعي

علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

صفحة 06



3 أبريل 2011

## الضغوط التضخمية بمنطقة اليورو عند أعلى مستوى في 29 شهرا

أظهر مؤشر صمم لتوقع اتجاهات التضخم أعده معهد بحوث الدورات الاقتصادية أن الضغوط التضخمية في منطقة اليورو بلغت أعلى مستوياتها في 29 شهرا في فبراير الماضي. وقال المعهد ومقره نيويورك ان مؤشره للتضخم المستقبلي في منطقة اليورو ارتفع الى 103 في فبراير شباط من 102.6 في يناير كانون الثاني مدفوعا بتصاعد الضغوط في ألمانيا وإيطاليا. وهدأت الضغوط التضخمية في فرنسا قليلا في فبراير لكنها ظلت عالية في حين تراجع مؤشر الضغوط في اسبانيا معوضا ارتفاعه في ألمانيا وإيطاليا. وقدر مكتب احصاءات الاتحاد الاوروبي ارتفاع أسعار المستهلكين في الاتحاد الذي يضم 17 دولة بمعدل سنوي 2.6 بالمئة في مارس ارتفاعا من 2.4 بالمئة في فبراير ومخالفا لتوقعات بتراجعها الى 2.3 بالمئة. وأشار استطلاع أجرته رويترز الى أنه من المتوقع أن يرفع البنك المركزي الاوروبي سعر الفائدة الرئيسي الى 1.25 بالمئة من واحد بالمئة الاسبوع المقبل مع تركيزه على احتواء التضخم.

المصدر: رويترز

## سوق العمل الأمريكي يتجاوز التوقعات ويضيف 216 ألف وظيفة في مارس ومعدل البطالة يتراجع إلى 8.8%

أظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية في تقريرها الدوري الشهري الخاص بالوظائف إضافة القطاعات غير الزراعية 216 ألف وظيفة في مارس مقابل الأرقام المعدلة بالرفع إلى 194 ألفا والتي تمت إضافتها في فبراير، متجاوزةً بذلك توقعات المحللين التي توقفت عند إضافة 190 ألف وظيفة فقط. أما القطاع الخاص فقد أضاف 230 ألفا مقابل 240 ألف وظيفة تمت إضافتها في فبراير بعد تعديل الأرقام وتنقيحها بالرفع من 222 ألف وظيفة، وهو ما تجاوز أيضا توقعات المحللين عند 208 آلاف وظيفة. هذا وقد تمت إضافة 185 ألف وظيفة للقطاع الخدمي، وهو العدد الأكبر الذي تتم إضافته منذ مايو عام 2010، أما قطاع البناء والتشييد فقد خسر ألف وظيفة في مارس، في حين أضاف قطاع التجزئة 17.7 ألف وظيفة، لكن في مقابل هذه القطاعات يبقى قطاع الصناعات التحويلية الذي يمثل حوالي 11% من حجم الاقتصاد الأمريكي في طليعة القطاعات التي لديها القدرة على مواصلة الانتعاش، لكن على الرغم من ذلك فقد أضاف القطاع الصناعي 17 ألف وظيفة فقط انخفاضاً من 32 ألف وظيفة تمت إضافتها في فبراير. أما متوسط الأجر في الساعة الواحدة فقد ظل دون تغيير تقريبا عند 22.87 دولار في مارس، في حين أنه قفز بنسبة 1.7% على أساس سنوي، وفي ذات الوقت بلغ متوسط عدد ساعات العمل لجميع العاملين 34.3 ساعة أسبوعيا. وفيما يخص معدلات البطالة التي تراجعت بنسبة 0.9% خلال الشهور الثلاثة المنتهية في فبراير/شباط وهو الانخفاض الأكبر لها منذ عام 1983، فقد وصلت هذا التراجع للشهر الرابع على التوالي خلال مارس إلى 8.8% متجاوزةً بذلك توقعات المحللين التي نوهت إلى بقائها ثابتة عند 8.9%. كي تستقر عند أدنى مستوياتها في عامين أي منذ مارس عام 2009. هذا وقد انخفض عدد العاطلين عن العمل خلال مارس/آذار بحوالي 131 ألفا إلى 13.5 مليون شخص، بينما ارتفع عدد العاملين بما يناهز 191 ألفا إلى 139.9 مليون شخص.

المصدر: أرقام

## مبيعات السيارات في اليابان تهبط إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1968 خلال مارس

قالت رابطة تجار السيارات باليابان ان مبيعات السيارات والشاحنات والحافلات بإستثناء سيارات "الميني" قد تراجعت بنسبة 37% في مارس/آذار بالمقارنة مع العام السابق إلى 279.389 ألف سيارة، حيث أثر زلزال الحادي عشر من مارس بشكل فعال على تلك المبيعات خصوصا بعد تنامي المخاوف من التسرب الإشعاعي من محطة "فوكوشيما" الذي تجاوز حدود اليابان إلى البلاد المجاورة، ليكون الإنخفاض هو الأكبر من مارس 1968 عندما بدأت الرابطة تدوين وجمع البيانات. وقد قادت شركة "تويوتا موتورز" التي تعد أحد أكبر شركات صناعة السيارات العالمية هذا التراجع بنسبة هبوط قدرها 46% في المبيعات إلى 110.66 ألف سيارة. وتشير بعض التوقعات إلى استمرار تراجع المبيعات حتى شهر يونيو القادم، حيث تتراجع ثقة المستهلكين ليس فقط في المناطق التي ضربها الزلزال بل في جميع أنحاء اليابان، حيث تظل هناك صعوبة في التنبؤ بما سيحدث. أما شركة "نيسان" فقد تراجعت مبيعاتها بنسبة 38% إلى 45.7 ألف سيارة، أما "هوندا" التي تعد ثالث أكبر الشركات اليابانية بعد "تويوتا" و "نيسان" فتراجعت مبيعاتها بنسبة 28% إلى 43.329 ألف سيارة. يشار إلى ان مبيعات السيارات في اليابان ارتفعت بنسبة 11% خلال عام 2010 إلى 3.23 مليون سيارة، حيث شجعت السلطات اليابانية بيع السيارات ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود عن طريق تقديم حوافز مغرية لمشتريها. أما خلال العام الجاري فإن توقعات رابطة التجار تشير إلى إمكانية تراجع المبيعات بنسبة 13% إلى 2.8 مليون سيارة فقط.

المصدر: أرقام

3 أبريل 2011

### الانفاق الحكومي القطري يرتفع 19 % في 2011-2012

تعزز قطر زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 19 بالمئة ليصل الى أعلى مستوى له في ست سنوات عند 38 مليار دولار في السنة المالية 2011-2012 ومن المتوقع ارتفاع فائض الميزانية الى أكثر من ستة بالمئة من الناتج الاقتصادي بفضل التوسع في إنتاج الغاز. وأظهرت استراتيجية التنمية الوطنية الجديدة هذا الأسبوع أن قطر تعزز انفاق أكثر من 125 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة على مشروعات في قطاعي الانشاءات والطاقة. وقالت وكالة الانباء القطرية الرسمية ان الانفاق المقترح في ميزانية السنة المالية التي تبدأ في ابريل قدره 139.9 مليار ريال (38.45 مليار دولار). وعادة يتجاوز انفاق قطر -كغيرها من بلدان الخليج المنتجة للنفط- الرقم المحدد في الميزانية. وفي السنة المالية السابقة زادت قطر الانفاق بنسبة 25 بالمئة. ومن المتوقع ان ترتفع الإيرادات 27 في المئة الى 162.5 مليار ريال وهو ما يعني أن الفائض سيكون 22.5 مليار ريال مع بقاء سعر النفط في الميزانية عند 55 دولارا للبرميل دونما تغير عن العام السابق. وسينتج عن هذا فائض في الميزانية قدره 6.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وفق حسابات رويترز وهو ما يزيد على الفائض المتوقع للسنة المالية 2010-2011 وقدره 2.7 في المئة. وليست الأرقام الفعلية الخاصة بسنة 2010-2011 متاحة. وقال رئيس وحدة أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان في بنك ستاندرد تشارترد "زيادة ميزانية هذا العام ستؤثر على أداء الاقتصاد بشكل كبير. بل ان قطر يمكنها أن تتحمل تسجيل عجز في الميزانية لأنها تحقق فوائض منذ عدة سنوات." وتابع قائلاً "أسعار الهيدروكربونات القوية تعني أنه يمكنها ان تقرر زيادة الانفاق خلال العام اذا أرادت. انهم لا يواجهون القيود التي تواجهها بلدان أخرى مثل الامارات أو بريطانيا." وكان محللون تنبأوا في استطلاع لرويترز في مارس بان قطر ستحقق فائضا في الميزانية نسبته 11.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية الحالية و 12.1 في المئة في سنة 2011-2012.

المصدر: رويترز

### البورصة المصرية تخسر 81 مليار جنيه

خسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية نحو 81 مليار جنيه من رأسمالها السوقي خلال الربع الأول من العام الحالي متأثرة بالخسائر التي لحقت بالسوق على خلفية تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير. وذكر التقرير الربع سنوي للبورصة المصرية الذي صدر السبت، أن رأس المال السوقي للشركات المدرجة بلغ بنهاية مارس الماضي 407.7 مليار جنيه مقابل 488.2 مليار جنيه في بداية الفترة بتراجع نسبته 16.5%. وأوضح التقرير أن الهبوط الحاد خيم على مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية ليفقد مؤشر "إيجي إكس 30" نحو 23.5% من قيمته مسجلا 5464 نقطة، كما هوى مؤشر "إيجي إكس 70" للأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20.3% إلى 575 نقطة. وأوضح التقرير أن الهبوط امتد للمؤشر الأوسع نطاقا "إيجي إكس 100" ليفقد نحو 20.7% من قيمته ليبلغ مستوى 924 نقطة. وبلغ إجمالي التداولات بالبورصة المصرية خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي 37.7 مليار جنيه، فيما بلغت كمية التداول 3.38 مليار ورقة مالية منفذة من خلال 986 ألف صفقة بيع وشراء، وذلك مقارنة مع 72.4 مليار جنيه و 7.8 مليار ورقة مالية و 2366 صفقة بيع وشراء في الشهور الثلاثة التي سبقتها. يشار إلى أن البورصة المصرية عطلت لنحو 38 جلسة تداول أو ما يعادل 55 يوما إعتبارا من الثلاثين من يناير الماضي وحتى 23 مارس بسبب أحداث ثورة 25 يناير. وإستحوذت تعاملات المستثمرين المصريين على نحو 64.4% من إجمالي تعاملات السوق خلال الربع الأول من العام 2011 بينما إستحوذ الأجانب غير العرب على 28.7% والعرب على 6.7% وذلك بعد إستبعاد الصفقات. وأشار تقرير البورصة الربع سنوي، إلى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي بيع بلغ 1.2 مليون جنيه، بينما سجل العرب صافي بيع قدره 432.4 مليون جنيه بعد إستبعاد الصفقات، وإستحوذت المؤسسات على نسبة 66.2% من تعاملات البورصة والأفراد على 33.8%، وسجلت المؤسسات صافي شراء قدره 361.8 مليون جنيه خلال الفترة بعد إستبعاد الصفقات.

المصدر: قنا

### دول التعاون الخليجي تؤسس هيئة عليا للاتحاد الجمركي

كشفت دول مجلس التعاون الخليجي عن تأسيس هيئة عليا للاتحاد الجمركي في مسعى إلى إغلاق أحد أبرز ملفات المشروعات الخليجية المشتركة المتعلقة بمتطلبات الاتحاد الجمركي وصولاً إلى وضعه النهائي المتمثل في إنهاء الدور الجمركي في المراكز البينية في دول المجلس. وقال الأمين العام لمجلس التعاون عبدالرحمن العطية في تصريح صحفي، أمس الأول، عقب اجتماع مديري الجمارك في الدول الأعضاء بالرياض إن الاجتماع "توصل إلى اتفاق على أن تجري الدول الست دراسة المقترحات المقدمة من الأمانة العامة الخاصة بالمهام المقترحة للهيئة، على أن يتم استكمال مناقشة هذا الموضوع في الاجتماع المقبل للجنة والمقرر عقده في الإمارات يوم 26 إبريل المقبل. وأعلن العطية "أن المجتمعين اتفقوا على أن يكون الهيكل التنظيمي للهيئة العليا للاتحاد الجمركي الخليجي مكوناً من المديرين العاملين في الجمارك في دول المجلس، ولهم تشكيل اللجان الفرعية اللازمة لتنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، وتكون سكرتارية الهيئة من قبل إدارة عامة لشؤون الاتحاد الجمركي في الأمانة العامة". وجاء اجتماع مديري عموم الجمارك الخليجين الاستثنائي، الذي عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، في إطار تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته الـ 31 التي عقدت في أبوظبي أخيراً، بشأن الاتحاد الجمركي، والمتمثل بالمحافظة على ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد الجمركي لدول المجلس (مثل القانون الجمركي الموحد التعرف الجمركية الموحدة العمل بنقطة الدخول الواحدة)، وتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بضرورة الاتفاق وحسم القضايا المعقدة التي تعيق الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، وأن يتم ذلك وفق برنامج زمني يتم الاتفاق عليه خلال العام الجاري 2011.

المصدر: الخليج

3 أبريل 2011

### 3,1% معدل التضخم في أبوظبي خلال عام 2010

بلغ معدل التضخم في أبوظبي خلال العام الماضي 3,1% مقابل 0,8% في عام 2009، بحسب تقرير أصدره مركز الإحصاء - أبوظبي أمس. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 119,3 نقطة خلال عام 2010 مقارنة بـ 115,8 نقطة في عام 2009. وبحسب التقرير، أسهمت مجموعة «السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز» بنسبة 55,4% في زيادة معدل التضخم خلال عام 2010. وجاءت هذه المساهمة العالية نتيجة لارتفاع معدل أسعار هذه المجموعة بنسبة 4,4%، فضلا عن كبر وزنها الذي يشكل 37,9%. وأرجع التقرير السبب في ارتفاع معدل أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار إيجارات السكن بنسبة 4,9% والتي يشكل وزنها 87,7% من مجمل وزن المجموعة. وظل مستوى أسعار مجموعة «السكن والمياه والكهرباء والغاز» أعلى من المستوى العام للأسعار خلال جميع أشهر عام 2010، ما يعني أنها أسهمت بارتفاع المستوى العام للأسعار خلال عام 2010.

المصدر: : الاتحاد

### استقطبت مستثمرين من 170 جنسية خلال الربع الأول: 25 مليار تداولات العقارات بدبي خلال الربع الأول

بلغت قيمة تداولات العقارات في دبي خلال الربع الأول من العام الجاري 25 مليار درهم تداول مستثمرين من 170 جنسية، بحسب مدير عام دائرة الأراضي والأموال في دبي. وقال إن حجم التداول على الأراضي الفضاء في دبي خلال الربع الأول من 2011 بلغ نحو 5 مليارات درهم يمثل 20% من إجمالي التداولات، ما يوشح على تنامي ثقة المستثمرين وتخطيطهم لبناء مشروعات عقارية جديدة في الإمارة. وأكد أن تداولات الأراضي والأموال في دبي تعطي صورة دقيقة عن واقع القطاع العقاري في الإمارة، معتبرا أنها من بين أهم المؤشرات التي تشكل واقع ومستقبل القطاع العقاري، قال إن تحليل تداولات الأراضي والعقارات خلال الربع الأول من العام يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية الجديدة أهمها تنوع الطلب على العقارات في دبي، مؤكدا زيادة الطلب على شراء الأراضي الفضاء وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008. ولفت ابن مجرن إلى أن قيمة تصرفات الأراضي في دبي بلغت هذه المستويات المرتفعة رغم انخفاض أسعار العقارات ووصولها إلى مستويات عام 2006 وهو الأمر الذي يؤكد بلوغ القطاع العقاري مرحلة جيدة من الاستقرار تمهيدا لمعاودة النمو. وأكد مدير عام دائرة الأراضي والأموال في دبي إلى أن المستويات السعرية الحالية أسهمت في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقطاع حيث شملت تداولات الأراضي والأموال في دبي خلال الربع الأول من العام الحالي مستثمرين من 170 جنسية مختلفة.

المصدر: : الاتحاد

### دائرة الأراضي والأموال في دبي : لانية لزيادة الرسوم العقارية أو خفضها في 2011

أكدت دائرة الأراضي والأموال في دبي، أنه لانية لزيادة أو خفض رسوم الخدمات والتعاملات العقارية، حيث لا تتضمن خطة الدائرة للعام الجاري 2011 أي أجندة لإعادة النظر بها أو هيكلتها. وتقدم «أراضي دبي» 175 خدمة وإجراء بشأن التعاملات العقارية، تتقاضى رسوم 44 إجراء حسب ما يوضحه موقع الدائرة الإلكتروني، في حين أنها لا تتقاضى أي رسوم على بعض الخدمات الأخرى وإن كانت قد حددت قيمتها سابقا كالمعلقة بالمشتريين وتعديل السجل العقاري. شددت «أراضي دبي» على عدم السماح لأي مطور عقاري سواء أكان رئيسياً أو فرعياً بفرض أو تحصيل رسوم على ملاك العقارات إلا بعد الحصول على الموافقة من مؤسسة التنظيم العقاري «ريرا»، ذراع التنظيم العقاري في الدائرة. وأشارت إلى أنها قامت حتى الآن برفض الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل العقارات المسجلة في نظام إجارة والإجارة التمويلية بالإضافة إلى الرسوم التي تتعلق بتعديل السجل العقاري، وهذا يصب في مصلحة السوق وجميع الأطراف العاملة فيه. وتتقاضى الدائرة 1% من قيمة البيع و1.75% من قيمة الإجارة، سيجري تعديلها لتطابق الرسوم نفسها التي تتقاضاها الدائرة في ما يتعلق بتعاملات الرهون لتصبح 1% من البائع و1% من المشتري و0.25% من قيمة الإجارة يدفعها المشتري. كما تتضمن إعادة الهيكلة إعادة النظر بالرسوم التي تتقاضاها بخصوص الإجارة التمويلية، عند رغبة المالك في الحصول على تمويل إسلامي مقابل العقار من خلال تحويل الملكية لصالح البنك لتصبح إجارة تمويلية لصالح المالك الأصلي، حيث كانت تستوفي ما نسبته 1.75% من قيمة الإجارة لتصبح 0.25% فقط. وتصبح الصفقة نافذة بمجرد سداد كامل الدفعات كما حددت الدائرة رسماً قيمته 500 درهم مقابل تعديل السجل العقاري المبدئي (غير مستحق) على المطور أو المالك كونه المستفيد الأكبر مع عودة ملكية العقار إليه عند تحويل أو إلغاء عقد البيع. وأشارت إلى بعض الشائعات التي ظهرت مؤخراً في السوق واستغلها بعض المطورين لصالحهم، والتي تتعلق برسوم تحويل أو تعديل السجل العقاري المرتبطة بدمج الاستثمارات العقارية أو إلغاء العقود تبلغ 5000 درهم، وهذا مناف للصحة وغير صحيح. وكانت الدائرة بصدد إعادة هيكلة بعض الرسوم التي تتقاضاها مقابل الخدمات التي تقدمها، منها ما دخل حيز التطبيق وأخرى تم تعليقها في الوقت الراهن.

المصدر: : الخليج

### ضوابط جديدة للتطوير العقاري بدبي

كشف المهندس مروان بن غليظة المدير التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري الذراع التنظيمي لدائرة أراضي وأملاك دبي بأن (ضوابط جديدة يجري صياغتها لتنظيم نشاط التطوير العقاري في الإمارة) وشدد بن غليظة في تصريحات خاصة لـ(البيان) عقب ملتقى دبي للأفاق الاقتصادية الذي انعقد الأسبوع الماضي (بأن الضوابط الجديدة ملزمة لجميع المطورين بمن فيهم كبار المطورين). وقال (إن أراضي دبي في طريقها لتطبيق الحوكمة على الشركات العقارية إذ لن يجري تسجيل أي شركة أو مشروع إلا بعد التأكد والتدقيق على بيانات ملك الشركة وحصصهم وملاءتهم المالية وأسلوب تطويرهم للمشروعات ومدى مطابقتها للمعايير الإماراتية والعالمية فضلاً عن وضع تصنيف لأولئك المطورين ولمشروعاتهم). لافتاً إلى أن الإمارة لن تضحى بمكتسبات النهضة العمرانية لأي سبب وهي عازمة على تحقيق نمو مستدام في السوق العقاري عبر المزيد من التنافسية والحزم والشفافية في التعاملات العقارية. وحول زيادة المعروض مقابل الطلب، قال بن غليظة إن رجحان كفة العرض عامل مهم في التصحيح السعري لكن ما يبعث على الطمأنينة نجاح أراضي دبي في فرض وإحكام سيطرتها على المعروض العقاري الحالي والمستقبلي إذ تعمل حالياً على إعادة النظر بتنفيذ 90 ألف عقار منطلقين من قناعة عدم جدية أصحابها من جهة وعدم حاجة السوق لها).

المصدر: : البيان

### يفرض احتساب مخصصات على تخفيض فائدة قرض .. معيار محاسبي وراء تشدد البنوك في إعادة جدولة الديون

يجد المراقب للقطاع المصرفي حالة من التشدد لدى البنوك بشأن إعادة جدولة قروض الدائنين بشقي الشركات والأفراد وإن كانت تزيد في القطاع الاستهلاكي عن قطاع الأعمال، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى المعايير المحاسبية الجديدة والتي أقرتها البنوك واعتمدها شركات التدقيق المحاسبي في تدقيق الميزانيات المالية وذلك خلال الفترة الماضية إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية على الرغم من اعتماد هذه المعايير عالمياً منذ عام 2000، ويأتي في مقدمتها معيار International Financial Reporting Standard أو ما يعرف في أوساط المدققين بمعيار "IFRS" حيث ترتبط المادة التاسعة في هذا المعيار بالتدفقات النقدية للشركات المالية وتضع شروطاً صارمة في حال حدوث أي تغير في هذه التدفقات، بمعنى أنه إذا كان البنك يستقطع فائدة بنسبة محددة على قرض بقيمة معينة وقام بإعادة جدولة هذا القرض لمدة أطول بفائدة أقل، فإن البنك ملتزم بتجنيب مخصصات بقيمة نسبة الانخفاض في الفائدة على أن يقوم باستردادها عند استكمال سداد قيمة القرض (مثلاً إذا كان البنك يستقطع فائدة بنسبة 6% على قرض بقيمة 100 مليون درهم وقام بإعادة جدولة هذا القرض بتمديد فترة السداد وخفض الفائدة إلى 3%، فإن البنك مطالب في هذه الحالة بتجنيب مخصصات بنسبة 3% على مبلغ القرض والبالغ 100 مليون درهم خلال السنة نفسها ويقوم باستردادها في حال سداد كامل مبلغ القرض). ومن أسباب التشدد أيضاً في إعادة جدولة قروض الدائنين أن التدفقات النقدية التي تحصل عليها البنوك من تسديد دفعات الأقساط الشهرية تعد أحد أهم مداخيل الأرباح حالياً في ظل تراجع الاستثمارات والعمليات الأخرى، ولذا فإن البنوك تضغط على الزبائن لتسديد أقساطهم في موعدها ورفض إعادة جدولة الديون إلا في بعض الحالات النادرة فقط للحفاظ على مستوى معين في تحقيق أرباح ترضي مساهميها .

المصدر: : البيان

### علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية (2/1)

تمارس البنوك المركزية أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية ويتفرع من كل نوع عدد هائل من الأساليب والسياسات التي تختلف باختلاف ما مدى حاجة البنك المركزي لها من جهة، واختلاف الهيكل الاقتصادي الذي يزاول عمله في مقابلة الظروف الطارئة من جهة أخرى.

#### المطلب الأول: أساليب الرقابة الكمية:

يهدف هذا النوع إلى تأثير على كمية أو حجم الائتمان الكلي المقدم في المجتمع من الجهاز المصرفي بصرف النظر عن أوجه استخدامه ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله على ذلك من خلال التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتواترة لدى النظام المصرفي، مما قد يؤثر بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.

#### أولاً: سياسة سعر الخصم:

يعد هذا النوع من أبرز الوسائل ممارسة من كرف البنك المركزي نظراً لأهميته القصوى من أجل الرقابة على الائتمان.

**أ- تعريفه:** " يقصد به سعر الفائدة الذي تتم بع إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي ". ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه " سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من سندات ". والقصد بسعر الخصم " هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها كمبيالات وأذون حكومية أو ما يقدم لها من قروض وسلفيات مضمونة بمثل هذه الأوراق أو بغيرها ". فقد تلتزم البنوك المركزية بإعلان هذا السعر من وقت لآخر " فهو وسيلة غير مباشرة للتأثير في عرض الائتمان المصرفي، فهذا الثمن أو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي يكون مقابل تقديم قروض ولكن لمدة قصيرة ". ومنه نجد أن البنوك التجارية هي المتعامل الرئيسي كونها غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بدون قيود من دون توافر السيولة اللازمة، لهذا فهي مضطرة للالتجاء للبنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل لهذا البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل لها البنك المركزي كجانب دائن وهذا مقابل تقديم السيولة اللازمة وهذه العملية لا تتم هكذا بل يكون لها ثمن مقابل هذا الاقتراض وهو ما يدعى بسعر الفائدة. " وهذا السعر لا يحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرضه كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطالب على السيولة بل تتحدد بطريقة أعم مراعي التأثير على السوق النقدية، وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ". ومن هنا نجد العلاقة بين سعر الخصم وسعر الفائدة موجبة

**ب- علاقة سعر إعادة الخصم بسعر الفائدة:** كما قلنا أن هناك علاقة موجبة تجمع بين السعرين ويتحدد هذا من خلال ما يلي:

**1-زيادة سعر إعادة الخصم:** مع إدراك البنك المركزي للزيادات المفاجئة لحجم الائتمان المطلوب وظهور ما يدعي إلى التضخم النقدي في هذه الحالة فالبنك المركزي مضطر إلى رفع سعر إعادة الخصم تماشياً مع المعطيات التي هي أمامه ومن هذا المنطلق فإن تكلفة حصول البنوك التجارية على قروض سيرتفع " ولهذا أيضاً فسعر الخصم يحكم أسعار الفائدة التي تكون البنوك التجارية مستعدة لإقراض عملائهم على أساسها ولدفعها على الودائع لأجل وودائع الإنجاز لديها " ، وعلى أساسه السعر الذي تستطيع الحكومة من خلاله إصدار أذونات الخزينة. وإذا نظرنا إلى سعر الفائدة فلا بد أن نمنع النظر على سعر إعادة الخصم والذي يمثل نفقة الدين أو نفقة الإقراض من البنك المركزي مقابل حلوله من الدائنية وكذا تحمله المخاطر. والأجل وقيامه بتقديم السيولة للبنوك التجارية، وذلك عندما كانت هذه الأخيرة تحصل على جزء كبير من الاحتياطات النقدية التي ترغب فيها عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية المالكة لها لدى البنك المركزي وحتى في عملية الاقتراض قصير الأجل فقيام البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها وفي نفس الوقت تغيير الخصم قد لا يحدث في كل الأوقات لذا ففعالية هذه السياسة تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية أو الأسواق الأخرى، وبأكثر وضوح فعندما تخصص البنوك التجارية سعر الفائدة لتقديم قروض فهي بذلك تراعي الاعتبار سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي لأنها إذا كانت بحاجة إلى سيولة فلجونها للبنك المركزي لا مفر منه وبالتالي فهذا الأخير سيقوم بخصم ديونها وبذلك لا بد أن تكون أسعار الفائدة في السوق النقدية عامة فتصورنا في هذه الحالة أن ارتفاع أسعار الفائدة أو تكلفة الإقراض السائدة في السوق النقدية أو حتى المقررة من طرف البنوك التجارية مما يدفع بالعملاء إلى الإحجام عن طلب الائتمان. فإمكانية البنك المركزي عن طريق تغيير سياسة سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار الاقتصادي " ففي أوقات الرواج " يمكن للبنك اتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع سعر الخصم، حيث يؤدي رفع هذا السعر إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد بصفة خاصة ". كذلك نجد أن سعر إعادة الخصم يتعلق بالسيولة والتي تعد من وسائل الدفع فهي تمثل ضرورة حتمية لممارسة العمليات اليومية وخلق نقود الودائع لممارسة عمليات الائتمان، وكما قلنا فطريق توفيرها هو طلب نقود قانونية من البنك المركزي، من خلال ما لديها وبالتالي : تحقيق الأصول السائلة لخلق الائتمان. " فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم زاد سعر الفائدة على القروض حتى تقوم بإقراض أموالها وتحقق هامش ربح معقول.

**2- تخفيض سعر إعادة الخصم:** فعندما يراد تشجيع الائتمان المصرفي فإننا نجد البنك المركزي يتجه نحو تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي تخفيض أسعار الفائدة من القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها فيؤدي هذا إلى زيادة حجم الودائع المصرفية. فالظروف الاقتصادية تلعب دوراً هاماً، ففي أوقات الكساد يلجأ البنك المركزي إلى خفض سعر إعادة الخصم مما يدعي إلى انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المالية مما يشجع المستثمرين على الاقتراض فيزيد الإنتاج ونقل البطالة وتزيد الدخل، أما في السوق النقدية فهذا يؤدي إلى تشجيع الأفراد والمشروعات للإقراض وبالتالي زيادة حجم الائتمان وكذلك التقليل من نفقة الدين أو تكلفة الإقراض، أما في حالة عدم توافر السيولة فإن البنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق مالية وحتى التجارية للحصول على مطلوبها مما يدفع بزيادة البنوك التجارية على خلق الودائع ومنه زيادة الائتمان. إذ أن المشروعات عندما تقرر حجم نشاطها الاقتصادي توازن بين نفقة الدين مهما كانت قليلة



3 أبريل 2011

والعائد المتوقع نتيجة الطلب، وعلى ذلك فتغير نفقة الاقتراض يعتبر عامل ثانوي.  
**ج/ خصائص سعر إعادة الخصم (الفعالية):**

- يتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على أموال في أي وقت وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى.
- يمكن سعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي الخاص بسرعة وفعالية وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة.
- سياسة تغيير سعر إعادة الخصم تعتبر كأداة لتغيير عرض النقود، فالبنوك لا ترغب كثيرا في الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي لا يكون هناك تأثير على قروض البنوك للتغيرات الضئيلة في سعر الخصم وبالتالي التأثير على القاعدة النقدية.
- فعالية هذه السياسة بصفة عامة تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان، سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي في شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذه القروض.
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية، وكذلك مدى توافر المصادر الأخرى التي يمكن الحصول منها على موارد نقدية إضافية، وعندما يكون البنك المركزي هو المصدر الوحيد الذي يمكن للبنوك أن تحصل منه على موارد نقدية إضافية فإن هذا يزيد من إمكانية نجاح هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان.
- في ظروف الرواج الاقتصادي يوافق عادة ارتفاع في مستوى الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، كما تزداد الأرباح أيضا بالنسبة لأصحاب المشاريع، لذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة في هذه الظروف قد لا يؤدي على تخفيض حجم الائتمان. أما في ظروف الكساد الاقتصادي يؤدي إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال وحتى يسترجع هؤلاء الناس ثقتهم بالسوق ففي هذه الفترة يصبح الطلب على القروض عديم المرونة اتجاه التغيرات في سعر الفائدة ومنه لا يؤدي انخفاض سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة إلى دفع الاقتصاد نحو الانتعاش الاقتصادي.
- مرونة الطلب الاستثماري تجاه التغيرات في سعر الفائدة، إذ نجد مثلا أنه في حالة التضخم فلا حدوث لانخفاض الطلب على القروض من البنوك التجارية وهذا لمجرد ارتفاع بسيط في سعر الخصم.
- إمكانية تغيير أسعار المنتجات مع التغيير في أسعار الفائدة الناتج عن التغيير في سعر إعادة الخصم من طرف الجهات المقترضة، فبإمكانية المشروعات (أصحابها) القيام بذلك سوف يؤدي على إضعاف تأثير رفع سعر إعادة الخصم على طلب المشروعات على القروض، بمعنى هذا الطلب من طرف الأفراد والمشروعات على القروض قد لا ينخفض نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في هذه الحالة حيث أن سعر الفائدة في كثير من المشاريع لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من مجموع تكاليف الوحدة المنتجة.

### ثانيا: سياسة السوق المفتوحة:

" يعتبر البنك المركزي من المشاركين الرئيسيين من خلال قيامه بعمليات السوق المفتوحة مثل بيع وشراء العملات الأجنبية لدعم العملة المحلية أو لدعم عملة بلد آخر ". وتعتبر سياسة السوق المفتوحة أحد الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية، لا سيما في الدول المتقدمة للتأثير على حجم النشاط الائتماني للبنوك التجارية حيث يؤثر البنك المركزي أليا على الاحتياطات النقدية.  
**أ/ تعريفها:** تعرف السوق المفتوحة على أنها: " تعتبر الوسيلة التي يحاول من خلالها البنك المركزي أن يؤثر في السيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ". من هذا التعريف يمكننا القول أن السوق المفتوحة تعتبر أحد أدوات الرقابة الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية في الأسواق النقدية وحتى الأسواق المالية وسنحاول تعريف كلا السوقيين: " السوق المالي (البورصة) وهي السوق التي تعقد فيها الصفقات المالية أو تبرم فيها العقود للسلع والأوراق المالية، فهو المكان الذي يبيئ الفرصة للأرصدة النقدية الفائضة عن حاجة مالكيها لكي توضع في متناول أيدي الباحثين عنها من أصحاب الخبرة والمهارة من المنتجين وأصحاب المبادرات الصناعية ". أما السوق النقدي هو سوق التعامل بين البنوك الذي يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الاقتصادية، ويكون التعامل عادة على المدى القصير أو المتوسط". كما يقصد بها: " ما يقوم به البنك المركزي، من بيع أو شراء للسندات الحكومية في السوق المالية ".

### ب/ أثر سياسة السوق المفتوحة:

استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة مرتبط بحالة الأوضاع الاقتصادية سواء في حالة الرواج أو التضخم فهي تلعب دورا مؤثرا على حجم الائتمان ويحدث هذا عن طريق التغيرات الحادثة على مستوى السيولة وسعر الفائدة.

### 1- حالة انخفاض حجم الائتمان:

الهدف من تخفيض حجم الائتمان هنا أن البنك المركزي يقوم ببيع أوراق مالية والتي هي عبارة عن أدونات وسندات الخزينة حتى يمتص قدرا هائلا من السيولة فيكون الهدف هو تخفيض القدرة الشرائية. وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ولكن في الحالة الثانية يحاول التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية. وتؤثر سياسة السوق المفتوحة في أسعار الأوراق المالية ومن ثم في أسعار الفائدة، فعندما يبيع البنك المركزي نوع معين من الأوراق المالية يزيد عرضها في السوق فتتخفض أسعارها وترتفع أسعار فائدتها. وبهذا تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان، ويتم ذلك من خلال: • تقليل عمليات منح ائتمان جديد

• العمل على زيادة معدل استيراد الائتمان القائم. وينتج بين هاتين الخاصيتين الحد من عمليات الإنتاج وحتى انخفاض العمالة والدخول فينتج عنه انخفاض القدرة الشرائية فيقل الطلب الكلي وتقل الأسعار فيحد ذلك من التضخم. فشرء هذه النوعية من الأوراق يعني أن يدفع قيمتها إما نقدا أو بالشيكات، فالدفع الأول يؤدي إلى انخفاض النقود المتداولة فينتقل الطلب مع المحافظة على مستويات الأسعار، إما عن الدفع الثاني فيكون مقابل تخفيض أو إلغاء الودائع بالبنوك التجارية والنتيجة الحتمية هو انخفاض أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي فتتخفض البنوك بذلك من تقديم الائتمان حتى ولو قامت البنوك في حد ذاتها بشراء الأوراق المالية من البنك المركزي فهي مجبرة أن تسدد قيمتها من

3 أبريل 2011

أرصدها الموجودة لدى البنك المركزي فتخفص حجم هذه الأرصدة وبالتالي فآثر ذلك سيكون مضاعفا على إجمالي الودائع بصفة عامة، ويخفص قدرة البنوك على تقديم القروض فنقل السيولة وتمتص النقود القانونية الموجودة في السوق النقدية. فبيع السندات المالية مرتبط بارتفاع أسعار الفائدة وفي نفس الوقت : يمتص النقود القانونية الموجودة في سوق الائتمان والنقد، أي يقلل من عرضها وتجعل ثمن اقتراضها مرتفعا فيعمل بذلك على رفع سعر الفائدة " . فعملية البيع يمكن أن تحقق النتائج التالية:

- انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك - انخفاض طلب البنوك على الاقتراض من البنك المركزي - ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض طلب الأفراد على القروض من البنوك - انخفاض حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك - وكنتيجة فبيع البنك المركزي لتلك الأوراق يخفص الأرصدة النقدية الحاضرة التي تحتفظ بها البنوك التجارية.

### 2- حالة رفع حجم الائتمان:

إن قيام البنوك بشراء الأوراق المالية سيزيد من أرصدها يؤدي على ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، فهذا الشراء يتم من طرف البنك المركزي بواسطة الأفراد والبنوك والجهات الأخرى فيسدون قيمتها بشيكات يحملونها إلى بنوكهم التي يتعاملون بها فيقومون بإضافة قيمة هذه الشيكات لحسابات الأفراد لديها وأيضا تقوم بإضافتها على أرصدها لدى البنك المركزي مما ينتج عنه زيادة في إمكانيات البنوك على تقديم الائتمان انطلاقا من زيادة أرصدها لدى البنك المركزي. فاستخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بغية زيادة حجم الائتمان يكون بعد اتفاقية من السلطات الحكومية إلى شراء الأوراق المالية ، ومن هنا تزيد السيولة المحلية وتزيد حتى قدرة الجهاز المصرفي على تقديم المزيد من الائتمان مما يسهم في انتعاش دولاب العمل فيزيد الإنتاج والعمالة ومن ثم الدخول ومع زيادة القوة الشرائية ترتفع الأسعار فيحفز ذلك على زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات. كما أننا نجد القطاع غير المصرفي عند شراء البنك المركزي لبعض أصوله فإنه يحصل على كمية من النقود القانونية ورغم أن هناك عجز في خلق النقود إلا أن زيادة الإيداعات لديه عند البنوك التجارية سوف يوسع من إمكانيته النقدية، وبالتالي التوسع في عملية خلق الائتمان، كذلك ارتفاع القيمة الجارية لهذه الأوراق جراء شراء الأوراق المالية محصور في أسعار الفائدة حيث يرفع من ثمنها ويرفع من سعر فائدتها. ف شراء البنك المركزي الأوراق المالية يحقق النتائج التالية:

- ارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية
- انخفاض سعر الفائدة وبالتالي زيادة طلب الأفراد على الاقتراض من البنوك التجارية، وأيضا زيادة طلب البنوك على الاقتراض من البنك المركزي نظرا لانخفاض تكلفة الاقتراض
- زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد " وكنتيجة فالبنك المركزي بشرائه للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل هذه الأوراق شبكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات توضع في بنوك تجارية.

### ج/ خصائص سياسة السوق المفتوحة ( الفعالية ):

فاعتبار سياسة السوق المفتوحة كأداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان إلا أن هناك ثغرات وفجوات وصعوبات تعمل على الحد من فاعليتها فلا يمكن للبنوك التجارية أن تتعامل بالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل فقط لأن هذا سيكون مرتبطا ارتباطا مباشرا بتغير سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل بل يجب أن تتوسع عملياتها على الأوراق طويلة الأجل حتى يمكنها من التحكم في زمام الأمر بالتأثير على أسعار الفائدة في الأجل القصير والطويل، أيضا نجد في حالة الركود تمسك البنوك التجارية في ظل ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة عند إجماعها من استخدامه لأن الزيادة في قيمة الائتمان ليس مرتبطا بعرض الأرصدة المتاحة وإنما مرتبط بما هو أهم وهو رغبة العملاء في طلب الائتمان وكل هذا متوقف على توقعات الأرباح المستقبلية. ومن ناحية أخرى فسياسة السوق المفتوحة فلا بد لها من توفر سوق مال نشيط وقوي يؤهلها الممارسة ونشاطها المعهود وهذا ما نجده إما ضئيلا أو معدوم في الدول النامية، ومن ناحية أخرى فهناك بعض العمليات لا تقبل بها البنوك أي وقوع أثرها على عدد معين من البنوك، في حين أن بعض الأفراد قد تفضل الاكتناز مما يحد من فاعليتها. أيضا نجد أن سياسة السوق المفتوحة نجاحها مرهون بأوقات الرواج أي ما موجود من أوراق مالية ونفس الشيء بالنسبة للبنوك التجارية نستغني عن شراء السندات إذا أحست أن ذلك سيحد من قدرتها على خلق الائتمان فتضيق بذلك فرصة تحقيق المزيد من الأرباح فضيق الأسواق كما هو الحال في الدول المختلفة لا يحتمل العمليات الكبيرة التي يتعين على المصرف المركزي القيام بها إذا رغب في تخفيض زيادة كمية النقود المتداولة. فعندما يقوم البنك بالبيع والشراء على نطاق واسع يؤدي إلى تقلب أسعار الأوراق المالية فيؤدي إلى زعزعة المراكز المالية للمصارف وبالتالي زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق. ففعالية السوق المفتوحة تتحقق بقدر نجاحها أي نجاحها في تحقيق السيولة أو عدم وجود سيولة في السوق النقدية ككل، ويظهر ذلك عندما شوهد في دول شرق أوروبا بمناسبة التحولات السياسية والاقتصادية، حيث اتجهت السلطات هناك إلى العرض الكمي الكبير للأوراق المالية ومن ثم شهدت أسواقها انهيارات سعرية كبيرة ، " فالعصر النفسي لدى المستثمر له تأثير بالغ خاصة في أوقات الكساد حيث يسود التشاؤم من مستقبل الأوضاع الاقتصادية، وبالفعل حصل هذا خلال 1932-1933 في إنجلترا، حيث ارتفع حجم الودائع لدى بنوك مقاصة لندن بمقدار 214 مليون باوند إسترليني في حين انخفضت قروضها المقدمة إلى العملاء بمقدار 77 مليون باوند إسترليني. قدرة البنوك المركزية على امتلاكها للأوراق المالية، تدخلها بالبيع والشراء والتي تقبل العملاء من القطاعين المصرفي وغير المصرفي التعامل بها مع البنك المركزي. فالظروف الاقتصادية قد تلعب دورا هاما للبنوك التجارية في عملية شراء الأوراق المالية وهذا يعتمد على الظروف الموسمية والاقتصادية أس " أن نجاح هذه السياسة محدود " في حالات الأزمات، فقد رأينا كيف نتجه البنوك في هذه الأوقات إلى الإحجام عن استعمال ما يصنعه البنك المركزي من موارد تحت تصرفه في خلق الائتمان إلى أقصى حد مستطاع، كما أن نجاحها محدود أيضا في حالات التضخم بمقدار ما في محفظة البنك المركزي من السندات.

للمقال بقية في الأسبوع القادم إن شاء الله